رسالة إلى السادة القضاة الشرعيين في سورية

قد جعلكم الله قيّمون على فقراء الأمة والقاصرون منها؛ ممن فقدوا رشدهم أو لم يبلغوا سنّ الحلم أو ممن صاروا عاجزين عن التصرف السليم الصحيح.

وهذه منزلة رفيعة إن اجتهدتم وأحسنتم، ونحسبكم كذلك بل وأنت أهلا لها.

إنه في ظل هذه الجائحة التي تضرب بلاد الشام حيث الحصار، وتدهور أحوال الناس، وانخفاض القيمة الشرائية للعملة، وارتفاع التضخم بشدة حتى صار جامحًا؛ مما زاد فقر الفقير وأفقر من كان عنده بعض المدخرات فزاد عدد محتاجيهم؛ فإنني أدعوكم أيها القضاة يا من يرفع راية الإنصاف والانتصاف؛ لإعادة التفكير في الأموال المحتجزة لصالح تلك الفئات المذكورة، حيث أكلها التضخم بشقيه الاقتصادي والنقدي، وأذهب معناها الذي أُوقفت واحتجزت لأجله.

وهذا يحتاج منكم أن تُفرجوا عن سبل وضع هذه الأموال وأشكال تخزينها، حيث يجب صيانتها والمحافظة عليها وإلا فأنتم ومن يقوم عليها من قيّم وراعٍ؛ مسؤول عنها أمام الله تعالى، فأولئك الضعفاء عاجزون عن التصرف وقد أُوكل الأمر إليكم ساعدوهم ساعدكم الله وانصروهم نصركم الله.

يطال هذا الأمر أموال الجمعيات الخيرية التي يُحتفظ بها، حيث الأصل توزيعها وخاصة في ظروف الجائحة التي نحن فيها والناس في حاجة ماسّة لها.

إن من يُحسن التصرف من الناس يُقلّب أمواله إلى ما تُختزن فيه القيمة من ذهب ونقد أجنبي وعقار وأصول مختلفة، وهذا يزيد سوء أمر الضعيف ممن له مال محجوز لصالحه من خلال قاضٍ حكم له بذلك، أو من خلال ظروف أدت لذلك.

البارحة وأنا أساعد في قضية محددة لمحتاج، علمت أن إحداهن ممن يخص ذلك المحتاج لها مال ملكته من إرث قد وضع بالعملة المحلية مع محامٍ، وبقي المال مالًا منذ فترة لا بأس فيها، قد تغير خلالها سعر صرف العملة المحلية وارتفع التضخم ارتفاعًا فاحشًا، مما جعل المبلغ لا يساوي ٢٠٪ مما كان عليه، وعندما ناقشت محاميًا قيّمًا قال هكذا هو القانون.

فأقول:

- إن كان محتجزاً بأمر القاضي الشرعي فعلى القاضي أن يتدبر أمرًا ،
- إن كان ليس محتجزاً بأمر قضائي كالحالة الموصوفة وجب على أمين المال أن يتدبر أمرًا يحفظ قيمة المال المحتجز.

فإن قيل: بأنه أمانة وأنه محتجز مستقلا بأن يوضع في مصرف - وهذه أبسط الحالات -؛ فهذا يجعلنا نقف أمام قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن مال اليتيم وهو من الفئة الموصوفة نفسها: **(اتَّجروا في أموالِ اليتامى لا تأكلَها الزَّكاةُ)** فهذا أمر بالاتجار والاستثمار في أموال الضعفاء، والزكاة بنسبتها المعروفة ٢.٥٪ تحتاج أربعين سنة لتأكل مطرحها ، فكيف القول بالأموال التي تتآكل بين ليلة وضحاها؟

وإن قيل: من سيتحمل المسؤولية؛ حيث تصبح اليد يد ضمان، فالجواب:

- إن كان القيّم قد خلط تلك الأموال بأمواله الخاصة وحصل ما ذكرناه من نقص في القيمة؛ صارت يده يد ضمان وعليه تعويض صاحب المال عما سببته الجائحة لأنه خلطه بماله واستفاد من فارق القيمة.
- وإن كان محتفظًا به مستقلًا، فعلى الولي والقيّم والقاضي ومن في حكمهم ممن يعملون بالشأن العام أن يعتذروا ويعزلوا أنفسهم من هذا العمل لأن في الأمة من يحسن ذلك العمل ويجيده، فمن لا يملك العزيمة لا يصح أن يُسند له عمل ومسؤولية، أسوة بقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه: **(يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي. لا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ)** ، وفي هذا الحديث أن العاجز عن القيام بحقوق الإمارة وتنفيذ أُمورها لا يجوز له أن يدخل فيها ، وكذلك العاجز عن إصلاح مال اليتيم ومن في حكمه ليس له أن يقوم به وإلا كان مسؤولا وتحت دَرَكِ قراره، وتحول يده من يد أمانة إلى يد ضمان؛ إلا أن يكون مجتهدًا فعلى القاضي أن يراعي حدود مسؤوليته حفاظا على المروءة والشهامة: ما دام أنه قادر وباذل للجهد.

أيها القضاة المحترمون،

أرجوكم لا تتوقفوا عن النص والشكليات، فالقانون وضع لخدمة الناس ويجب تكييفه لتحقيق ذلك، وهذا ما تسمونه روح القانون، فالقانون وضع لأجل الإنسان ولم يوضع الإنسان ليكون عبدا للقانون الوضعي.

فإن فعلتم فاعلموا أن مؤدى تطبيق روح القانون على مستوى الاقتصاد الكلي - وللأسف اقتصادنا مترنح -؛ سيكون مؤداه إعادة تدوير عجلة الاقتصاد، والذي بعودة دورانه تعود الحياة للناس ويَصلح حالهم رويدًا رويدًا؛ فالفقراء ممن قصدناهم في رسالتنا هذه؛ الميل الحدي عندهم للإنفاق يساوي الواحد؛ أي أن كل ما يأتيهم ينفقونه في الحال، وهذا كفيل بتدوير عجلة الاقتصاد، فكونوا أول من يساهم في إنعاش أحوال الناس ولا تكونوا نقطة عجزهم ويأسهم ولربما موتهم - لا سمح الله تعالى -.

لقد سعت الولايات المتحدة جهدا كبيرا إثر أزمة ٢٠٠٨ لإعادة الناس للإنفاق، وكذلك تفعل اليوم إثر أزمة كورونا؛ فقد أصدر الكونغرس أمرًا إلى البنك الفيدرالي الأمريكي وهو بمثابة البنك المركزي فيها؛ بمنح كل مواطن أمريكي مالًا وزع على ثلاث دفعات، وستوزع الدفعة الأخيرة وقدرها ١٤٠٠ دولار لكل مواطن، وما ذلك إلا لتدوير عجلة الاقتصاد المتزعزع؛ فالإنفاق يشكل ٧٠٪ من الاقتصاد الأمريكي و ٧٥٪ من الاقتصاد الصيني وهما أكبر اقتصادين عالميين.

ألا هل بلغت اللهم فاشهد.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد..

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٣-٣-٢٠٢١

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com